



## معوقات الاستثمار الخاص في الاقتصاد الفلسطيني: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية

د. عودة الله بدوي مشاركة  
أستاذ إدارة الأعمال المساعد  
جامعة القدس المفتوحة  
دولة فلسطين

أ.د. ماجد حسني صبيح  
أستاذ الاقتصاد  
جامعة القدس المفتوحة  
دولة فلسطين

### الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهم معوقات الاستثمار الخاص في الاقتصاد الفلسطيني، في كل من المجال السياسي، والاقتصادي، والقانوني، والقضائي، واعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي، وتم اختيار عينة بالطريقة الميسرة، وبلغ عدد مفردات العينة 31 شركة من الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، التي عددها الإجمالي 47 شركة في فترة جمع البيانات، والممتدة من مطلع تشرين ثاني/ نوفمبر حتى 18 كانون أول / ديسمبر 2018. وأستخدم البرنامج الإحصائي (SPSS) لإجراء التحليل الإحصائي للبيانات والخروج بالنتائج. إضافة إلى مقياس ليكرت الخماسي (Likert Scale)، ومعامل كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha)، واختبار (One-way ANOVA)، وذلك لاختبار دلالة فروق المتوسطات بين أفراد عينة الدراسة، كما أستخدم اختبار شيفيه (Scheffe) لإيجاد مصدر الفروق. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أبرزها:

أولاً: محور المعوقات السياسية: العبارة التي حصلت على أعلى درجة موافقة في محور المعوقات السياسية كانت (الحصار الإسرائيلي) بنسبة بلغت 94.8%، تليها سيطرة إسرائيل على المعابر والحدود الخارجية الفلسطينية بنسبة 92.3%.

ثانياً: محور المعوقات الاقتصادية: العبارة التي حصلت على أعلى درجة موافقة في محور المعوقات الاقتصادية كانت (تحكم الاحتلال الإسرائيلي في إجراءات الاستيراد والتصدير) بنسبة موافقة بلغت 92.3%، تليها تبعات اتفاقية باريس الاقتصادية بنسبة 89.0%.

ثالثاً: محور المعوقات القانونية والقضائية: العبارة التي حصلت على أعلى درجة موافقة في هذا المحور كانت (ازدواجية التشريعات والقوانين بين الضفة الغربية وقطاع غزة) بنسبة بلغت 88.4%، وتعطل عمل المجلس التشريعي بنسبة 83.9%، ثم طول فترة التقاضي في النزاعات التجارية والمالية بنسبة 80.6%.

رابعاً: محور معوقات الإدارة العامة: كانت العبارتان اللتان حصلتتا على أعلى درجة موافقة هن (بُطئ إجراءات الحكومة في سداد مستحقات القطاع الخاص، وضعف القدرة على إيجاد منافذ تسويقية خارجية) بنسبة موافقة بلغت 83.2% لكل منهما. أوصت الدراسة بعدد من السياسات والإجراءات التي قد تساعد في تحسين بيئة الاستثمار الخاص في الاقتصاد الفلسطيني.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار، الاستثمار الخاص، معوقات الاستثمار، الاقتصاد الفلسطيني.

### المقدمة

يلعب الاستثمار دوراً رئيساً في زيادة النمو الاقتصادي، وخلق فرص العمل، وزيادة الدخل، ما يساهم في تقليل معدلات البطالة والفقر في المجتمع. وعليه اهتمت السلطة الوطنية الفلسطينية بإصدار القوانين المنظمة والمشجعة للاستثمارات المحلية، والعربية، والأجنبية، في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، التي حددها اتفاق أوسلو الموقع في

\* تم استلام البحث في مارس 2019، وقبل للنشر في سبتمبر 2019.

أيلول 1993 بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل، التي قسّمت الضفة الغربية إلى ثلاث مناطق هي: (أ) و(ب) و(ج)، ما عدا القدس الشرقية المحتلة، التي ضمّتها سلطة الاحتلال الإسرائيلي عنوة بعد احتلالها للضفة الغربية في عام 1967م. وبموجب الاتفاق تخضع المنطقة (أ) إلى سيطرة السلطة الوطنية الفلسطينية المدنية والأمنية، وتقدر مساحتها بحوالي 18.0% من المساحة الكلية للضفة الغربية، بينما تخضع المنطقة (ب) إلى السيطرة المدنية الفلسطينية فقط، وتظل السيطرة الأمنية في قبضة الاحتلال الاسرائيلي، وتقدر مساحة المنطقة (ب) بحوالي 21.0%. أما المنطقة (ج) التي تبلغ مساحتها حوالي 61.0% فتخضع للسيطرة الأمنية والإدارية الإسرائيلية.

من ناحية أخرى خضعت العلاقات الاقتصادية بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي إلى أحكام وبنود اتفاق باريس الاقتصادي الموقع عام 1994، التي لا يجوز مخالفتها مع أي اتفاق آخر للعلاقات الاقتصادية بين السلطة الفلسطينية والدول الأخرى. وقد جاءت سياسات بروتوكول باريس الاقتصادي المالية، والنقدية، والتجارة الخارجية المتعلقة بالطرف الفلسطيني انعكاسًا للسياسات المالية، والنقدية، والتجارية الإسرائيلية، خصوصًا في موضوع الالتزام بالغلّاف الجمركي الإسرائيلي، وهيكل الضرائب غير المباشرة، حيث إن بعض الباحثين وصف جوهر النظام التجاري لهذا البروتوكول - الاتفاق - بأنه اتحاد جمركي، لكنّه من طرف واحد، وهو الطرف الإسرائيلي (كنفاني، 1996).

ومما زاد الطين بلّةً تأثر الوضع الاقتصادي الفلسطيني بالانقسام السياسي الداخلي، في أعقاب سيطرة حركة «حماس» بالقوة المسلحة، على قطاع غزة في 2007/6/14، وفرضها لسلطة الأمر الواقع.

## مشكلة الدراسة

بالرغم من محاولات السلطة الوطنية الفلسطينية تحسين مناخ الاستثمار في فلسطين، خصوصًا إصدار قانون تشجيع الاستثمار لسنة 1995 وتعديله سنة 1998 وإنشاء هيئة تشجيع الاستثمار، إلا أن الاستثمارات المحلية والأجنبية واجهت العديد من العقبات والمعضلات، التي تشكل عوامل طاردة للاستثمار في الاقتصاد الفلسطيني، بسبب الاحتلال الإسرائيلي وسياساته، وممارساته المضادة للتنمية، والقيود التي يفرضها على حركة انتقال العمل، ورأس المال، والبضائع، والأفراد، والتجارة الخارجية الفلسطينية، حيث لعبت حالة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي هذه، وحالة عدم اليقين بالمستقبل، دورًا كبيرًا في تباطؤ وتذبذب، أو تراجع معدلات نمو الاستثمار، وقد سجل الاستثمار الكلي (الخاص والعام) بالأسعار الثابتة معدل نمو سالب، بلغ -2.1% في عام 2011، و-13.9% في عام 2014. بينما اتسمت معدلات نمو الاستثمار بالتذبذب في أعوام 2012 و2015 و2016، وبلغت 19.0% و9.5% و5.7% على الترتيب (أنظر جدول 2).

كما يُلاحظ أن نسب الاستثمار الخاص من الناتج المحلي الإجمالي ليست متذبذبة أو متراجعة فحسب، بل منخفضة، وقد تراوحت بين 10.1% في عام 2011 و18.6% في عام 2013، بينما اتسمت بالثبات تقريبًا حول النسبة 15.0% في السنوات 2014، و2015، و2016 (أنظر جدول 2).

تحاول هذه الدراسة الإجابة عن السؤال الرئيس التالي: ما المعوقات الرئيسة للاستثمار الخاص في الاقتصاد الفلسطيني؟

وينبثق عن السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

- 1- ما المعوّقات السياسية للاستثمار الخاص في الاقتصاد الفلسطيني؟
- 2- ما المعوّقات الاقتصادية للاستثمار الخاص في الاقتصاد الفلسطيني؟
- 3- ما المعوّقات القانونية والقضائية للاستثمار الخاص في الاقتصاد الفلسطيني؟
- 4- هل تعزز أوضاع الإدارة العامة بيئة الاستثمار الخاص في الاقتصاد الفلسطيني؟

## أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أهم معوّقات الاستثمار الخاص في الاقتصاد الفلسطيني، في كل من المجال السياسي، والاقتصادي والقانوني، والقضائي والإداري، ثم محاولة لاقتراح السياسات والإجراءات التي قد تساعد في الحد من التأثير السلبي لهذه المعوّقات، ومعالجة القيود التي تواجه عملية الاستثمار الخاص في فلسطين.

## فرضيات الدراسة

- 1- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha$ ) في تقديرات أفراد عينة الدراسة نحو معوقات الاستثمار الخاص في الاقتصاد الفلسطيني تعزى إلى متغير القطاع الاقتصادي الذي تعمل به الشركة.
- 2- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha$ ) في تقديرات أفراد عينة الدراسة نحو معوقات الاستثمار الخاص في الاقتصاد الفلسطيني تعزى إلى متغير رأسمال الشركة.
- 3- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha$ ) في تقديرات أفراد عينة الدراسة نحو معوقات الاستثمار الخاص في الاقتصاد الفلسطيني تعزى إلى متغير عدد العاملين في الشركة.
- 4- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha$ ) في تقديرات أفراد عينة الدراسة نحو معوقات الاستثمار الخاص في الاقتصاد الفلسطيني تعزى إلى متغير عدد سنوات الخبرة لمدير الشركة.

## أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في محاولتها التغلب على معوقات الاستثمار الخاص في الاقتصاد الفلسطيني، الذي من شأنه توفير البيئة الاستثمارية المناسبة والمحفزة للاستثمار الخاص، الذي يلعب دوراً رئيساً في زيادة النمو الاقتصادي، وتوليد فرص العمل، وزيادة الدخل، وتقليل معدلات البطالة والفقر في الاقتصاد الفلسطيني.

## حدود الدراسة

- الحدود المكانية: طبقت هذه الدراسة على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، ومقرها في مدينة نابلس - فلسطين.
- الحدود الزمانية: وهي فترة توزيع وجمع بيانات الاستبانة، الممتدة من مطلع تشرين ثاني/ نوفمبر حتى 18 كانون أول/ ديسمبر 2018
- الحدود البشرية: وهم أفراد عينة الدراسة، المكونة من مديري الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية.

## الإطار النظري والدراسات السابقة

### مفهوم الاستثمار

يشير الاستثمار إلى الانفاق على الأصول الرأسمالية، كشراء المعدات والآلات ووسائل النقل اللازمة للمشروعات الإنتاجية، ويطلق عليها الأصول الرأسمالية، إضافة إلى الاستثمار في المباني الإنتاجية والمباني السكنية، والتغيرات في المخزون السلعي خلال فترة معينة. ويُعد الاستثمار استثماراً حقيقياً من وجهة نظر الاقتصاد القومي، أي أنه استثمار يؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع (الحبيب، 2011: 279)

### محددات الاستثمار الخاص.

يتأثر قرار الاستثمار بعوامل اقتصادية، وسياسية، واجتماعية، وقانونية، ويبقى العامل الأكثر أهمية بالنسبة للمستثمر الخاص عنصر الربح، حيث يقارن بين تكلفة تمويل الاستثمار وبين العائد عنه. فإذا كان العائد أكبر من تكلفة تمويل الاستثمار يقدم المستثمر عليه، والعكس صحيح، حيث يحجم المستثمر الخاص عن الاستثمار إذا كانت تكلفة تمويل الاستثمار تفوق العائد منه. بالإضافة إلى قيام المستثمر الخاص بالمقارنة بين سعر الفائدة (تكلفة تمويل الاستثمار) وبين الكفاية الحدية لرأس المال (معدل العائد الداخلي) لاتخاذ قرار الاستثمار. وهناك عوامل أخرى تؤثر على قرار المستثمر الخاص أهمها:

- 1- التوقعات: حيث تلعب توقعات المستثمرين حول النشاط الاقتصادي من حيث التفاؤل أو التشاؤم دوراً مهماً في

التأثير على قرار المستثمر الخاص. فعندما يسود شعور التشاؤم بالمستقبل لدى المستثمرين فإنهم يجمعون عن الاستثمار حتى عندما يكون سعر الفائدة أقل من معدل الكفاية الحدية للاستثمار، والعكس صحيح في حالة التفاؤل (الحبيب، 2011: 299).

2- معدل النمو الاقتصادي: حيث إن معدلات النمو الاقتصادي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي تؤثر في زيادة الاستثمار، خاصة وأن قسمًا من الاستثمار مرتبط بالدخل وهو الاستثمار التبعي. ففي حالة الازدهار الاقتصادي يزداد الإنتاج والتشغيل، وتزداد المبيعات والأرباح، ما يؤدي إلى زيادة حجم الاستثمار، والعكس في حالة الركود والانكماش الاقتصادي.

3- مخاطر الاستثمار: حيث توجد علاقة عكسية بين حجم الاستثمار ومخاطره، مع افتراض بقاء العوامل الأخرى المؤثرة فيه ثابتة، فكلما ازدادت مخاطره كلما قل حجمه، وتصنف مخاطر الاستثمار في مجموعتين رئيسيتين: (اليحيى وزملاؤه، 2016: 69) مخاطر منتظمة، ومخاطر غير منتظمة. وتعلق المخاطر المنتظمة Systematic Risks بالظروف الاقتصادية والسياسية العامة التي تؤثر على نظام السوق ككل، مثل حالات الكساد أو الازدهار الاقتصادي، أو الاضطرابات السياسية التي تؤثر في تذبذب أسعار أصول المحافظ الاستثمارية والعوائد المتوقعة.

وتشتمل المخاطر المنتظمة على مكونات مختلفة منها مخاطر التقلبات في أسعار الأوراق المالية، ومخاطر أسعار الفائدة، ومخاطر انخفاض القيمة الشرائية للنقود (التضخم) ومخاطر أسعار الصرف. أما المخاطر غير المنتظمة Unsystematic Risks فهي التي تؤثر على العوائد المتوقعة لشركة، أو لصناعة، أو لقطاع معين فقط، ومثالها المخاطر الصناعية، والتي تتعلق بصناعة معينة، ومخاطر سوء الإدارة. ويمكن التقليل من المخاطر غير المنتظمة عن طريق تنوع أدوات الاستثمار، أو التنوع من حيث قطاعات الاستثمار. في حين أن المخاطر المنتظمة لا يمكن التقليل منها أو تجنبها عن طريق تنوع الاستثمارات؛ لأنها مخاطر تصيب نظام السوق كله. وبشكل كلا النوعين من المخاطرة ما يعرف بالمخاطرة الكلية Total Risk.

من العوامل الأخرى المؤثرة في قرار الاستثمار الخاص الاستقرار السياسي والأمني، حيث تؤدي الظروف السياسية والأمنية غير المستقرة إلى إجماع القطاع الخاص عن الاستثمار، وهروب رؤوس الأموال إلى الخارج. وتلعب التشريعات والأنظمة الضريبية دورًا محوريًا من حيث حزمة الحوافز التي تقدمها لتشجيع الاستثمار، إلى جانب وجود سلطة قضائية تتمتع بالاستقلال، والسرعة، والنزاهة في حل النزاعات التجارية. كذلك تلعب البنية التحتية الاقتصادية من حيث كميتها، ونوعيتها، ودرجة تطورها، دورًا مهمًا في جذب الاستثمارات، حيث إن توافر وتطور شبكات الطرائق، والنقل البري، والبحري، والجوي، والاتصالات، وشبكات الكهرباء، والمياه، والصرف الصحي، والمناطق الصناعية، تشكل جميعها عامل جذب للاستثمارات إلى البلد المعني. فالاستثمار الحكومي في البنية التحتية يساهم في التقليل من التكاليف، ويزيد من فرص تحقيق الأرباح للقطاع الخاص. كما يساهم وجود وتطور الجهاز المصرفي، والسوق المالي الذي يوفر التمويل والتسهيلات الائتمانية للمشروعات والاستثمارات، خاصة طويلة الأجل، في تشجيع قيام المشروعات الاستثمارية في القطاعات الاقتصادية المختلفة.

### الدراسات السابقة

دراسة Sewell (2001)، بعنوان «Governance and the Business Environment in the West Bank/ Gaza» مقدمة إلى البنك الدولي، هدفت إلى تحليل بيئة الأعمال وعلاقتها بالحوكمة في كل من الضفة الغربية، وقطاع غزة. وقد تم تنفيذ الدراسة في منتصف العام 2000. وتوصلت إلى العديد من النتائج حول القيود على مؤسسات الأعمال والنمو، وأهمها أن 77% من المبحوثين/ المؤسسات التي تمت مقابلتها تعتبر أن عدم الاستقرار، وعدم اليقين السياسي هي القيود الأهم، التي تقف على رأس المشكلات في مؤسسات الأعمال.

دراسة مكحول (2002)، بعنوان «الاستثمار والبيئة الاستثمارية في الضفة الغربية وقطاع غزة» وهدفت إلى التعرف على توجهات الاستثمار العام والخاص في المناطق الفلسطينية، ومقوماته، ومحدداته. وقد توصلت الدراسة إلى أن الممارسات والإجراءات الإسرائيلية إلى جانب المعوقات الداخلية، لعبت دورًا معوقًا للاستثمار في المناطق الفلسطينية وبخاصة في القطاعات الإنتاجية.

دراسة محمد (2008)، بعنوان «تحليل البيئة الاستثمارية للاستثمار المالي الأجنبي في العراق» وهدفت إلى تحليل البيئة الاستثمارية في العراق من الناحية الأمنية، والاقتصادية، والمالية، وتحديد الفرص الاستثمارية المتاحة، وأي القطاعات المبحوثة هي الأنسب في اختيار الاستثمار. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج: أهمها أن البيئة الاستثمارية في العراق تفتقر إلى الأمن، والاستقرار السياسي والاقتصادي، وكان للظروف الاقتصادية غير المستقرة أثر واضح في عدم استقرار العوائد على الأسهم، والقيمة السوقية للسهم، وكان الجزء الأكبر من المخاطرة الكلية هو المخاطرة اللانظامية والتي تعود إلى إدارة المصارف والشركات الاستثمارية المختلفة ذاتها.

دراسة وشاح، دارين (2009)، وهي رسالة ماجستير بعنوان «دور الاستثمارات الأجنبية في تطوير سوق فلسطين للأوراق المالية»، وهدفت إلى تقييم قدرة سوق فلسطين للأوراق المالية على جذب الاستثمارات الأجنبية، وتوجيهها نحو الاستثمار في سوق الأوراق المالية، وزيادة حصة الاستثمارات الأجنبية في الشركات المدرجة بالسوق. وقد أجريت الدراسة على الشركات المدرجة في السوق المالي، وعددها 36 شركة، وخلصت الدراسة إلى أن السوق المالي لا يقوم بدوره كاملاً في دعم الاستثمار الأجنبي، وتشجيعه على الاستثمار داخل فلسطين، ويعود ذلك إلى الوضع الاقتصادي والسياسي المزعزع في فلسطين.

دراسة الشريف وملياء (2014)، بعنوان «تحليل واقع مناخ الاستثمار في الجزائر وتقويمه» وهدفت إلى التعرف على مدى ملاءمة المناخ الاستثماري في الجزائر، من خلال التعرف على واقع الاستثمار الأجنبي المباشر، وتوضيح قدرة المناخ الاستثماري على تفسير حصة الجزائر من التدفقات الاستثمارية الواردة. كذلك تشخيص أهم ملامح المناخ الاستثماري من خلال بعض المؤشرات الدولية، وتحديد أهم المعوقات التي تفسد المناخ الاستثماري. وأهم النتائج التي توصلت إليها ضعف المناخ العام للاستثمار في الجزائر، ووجود العديد من العراقيل والمعوقات للاستثمارات كضعف القطاع المالي، والبيروقراطية، والمنافسة غير الشرعية في العقارات، التي تعد أهم المعوقات أمام انسياب رؤوس الأموال إلى الجزائر.

دراسة Michael and Aikaeli (2014)، وهدفت إلى بحث محددات الاستثمار الخاص في تانزانيا، وذلك باستخدام نموذج تصحيح الخطأ، وبيانات سلسلة زمنية للفترة 1975-2010. أظهرت نتائج الدراسة أن الاستثمار العام، ونمو الناتج المحلي الإجمالي، والانتماء المقدم للقطاع الخاص لها دور مهم في تفسير نمو الاستثمار الخاص، بينما لا توجد شواهد كافية لتأثير سعر الفائدة، وسعر الصرف، ودرجة انفتاح الاقتصاد على نمو الاستثمار الخاص.

دراسة Ali and Shaheen (2016)، وهدفت إلى تحليل العوامل الاقتصادية المؤثرة في الاستثمار الخاص في باكستان، مستخدمة بيانات الفترة 1980-2011. واستخدمت تقنية غرانجر، والتكامل المشترك لتحليل العلاقة مع الاستثمار الخاص في المدينين القصير والطويل، وأظهرت النتائج أن المدخرات، والانتماء، والناتج المحلي الإجمالي، تؤثر إيجاباً بينما التضخم يؤثر سلباً على الاستثمار الخاص.

دراسة Nyoni and Bonga (2017)، وهدفت إلى مراجعة محددات الاستثمار الخاص في زيمبابوي، وأظهرت الدراسة أن الناتج المحلي الإجمالي، والاستثمار العام هما الأكثر تأثيراً على الاستثمار الخاص في زيمبابوي، أوصت الدراسة بضرورة إيلاء الاهتمام بجميع العوامل المحددة، وهي (الناتج المحلي الإجمالي، والاستثمار العام، وسعر الفائدة، والانتماء للقطاع الخاص، وعدم الاستقرار السياسي) مع ضرورة اهتمام خاص بالمحددات الأساسية للاستثمار الخاص، وهي الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار العام.

#### تعقيب على الدراسات السابقة

تم استعراض عدد من الدراسات السابقة على المستوى المحلي والعربي والعالمي، التي تناولت محددات ومعوقات الاستثمار الخاص، أو تحليل البيئة الاستثمارية وقدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية، تتقاطع هذه الدراسة مع الدراسات السابقة، من حيث تناولها محددات ومعوقات الاستثمار الخاص. وذلك بالتركيز على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية من وجهة نظر مدراءها، فهي دراسة حديثة مقارنة مع الدراسات المحلية المشار إليها، حيث أجريت تلك الدراسات في أوقات زمنية مضى عليها أكثر من عشر سنوات، في حين أن المتغيرات الكلية الاقتصادية والسياسية قد قطعت طويلاً جديداً، إن ما يميز هذه الدراسة عن سابقتها أنها تأتي بعد أحداث جسيمة كالانقسام السياسي الداخلي، بين الضفة وغزة، وتعطل عمل المجلس التشريعي الفلسطيني، فهي تحاول التعرف على هذه المستجدات التي طرأت على بيئة الاستثمار ومعوقاته في الاقتصاد الفلسطيني.

## تطور حجم الاستثمار وتوزيعه حسب القطاعين الخاص والعام في الاقتصاد الفلسطيني لسنوات مختارة 2010 / 2016.

الجدول رقم (1)  
التكوين الرأسمالي الإجمالي حسب المنطقة\*  
بالأسعار الثابتة للفترة 2010-2016 (بالمليون  
دولار أمريكي) (2004 سنة الأساس = 100)

السنة	فلسطين	الضفة الغربية	قطاع غزة
2010	1354.9	1142.8	212.1
2011	1326	1193.1	132.9
2012	1578.1	1443.6	134.5
2013	1644	1543.1	100.9
2014	1415.3	1624.9	209.6-
2015	1549.1	1670.8	121.7-
2016	1638.1	1585.8	52.3

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014، أداء الاقتصاد الفلسطيني، 2014، بالنسبة لأرقام 2010، وأداء الاقتصاد الفلسطيني، 2016، بالنسبة لأرقام 2016/2011، رام الله - فلسطين.  
\* البيانات لا تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمته إسرائيل عنوة بعد احتلالها للضفة الغربية في عام 1967.

الجدول رقم (2)  
التكوين الرأسمالي الإجمالي في الاقتصاد الفلسطيني\* للفترة 2010 / 2016  
بالأسعار الثابتة (بالمليون دولار أمريكي)  
(2004 سنة الأساس = 100)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	الاستثمار الإجمالي	الخاص	العام
2010	6122.3	1354.9	852.8	502.1
2011	6882.3	1326	693	633
2012	7314.8	1578.1	1316.1	262
2013	7477	1644	1394.1	249.9
2014	7463.4	1415.3	1146.4	268.9
2015	7719.3	1549.1	1211.4	337.7
2016	8037	1638.1	1228.6	409.5

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي 2014 بالنسبة لبيانات 2010/2011، ص 108، والتقرير السنوي 2016 بالنسبة لبيانات 2012/2016، ص 91.  
\* البيانات لا تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمته إسرائيل عنوة بعد احتلالها للضفة الغربية في عام 1967.

ارتفع حجم التكوين الرأسمالي الإجمالي (الاستثمار الإجمالي) بالأسعار الثابتة من 1354.9 مليون دولار أمريكي في عام 2010 إلى 1638.1 في عام 2016، أي بمعدل نمو سنوي بلغ (3.2%)\* للفترة 2010/2016. لكن معدل النمو السنوي للفترة يخفي التقلبات في معدلات النمو السنوية خصوصا حسب المنطقة، حيث كانت معدلات النمو السنوي للاستثمار الكلي سالبة في السنوات 2011 و2014، وبلغت -2.1% و-13.9% على التوالي، ويعود ذلك إلى التراجع الحاد في الاستثمار الإجمالي في قطاع غزة، وذلك بسبب العدوان الإسرائيلي في تموز 2014، والذي أدى إلى تدمير البنية التحتية، والبيئة الاستثمارية، إضافة إلى الحصار الإسرائيلي المشدد المفروض على قطاع غزة، ويلاحظ أن الاستثمار الإجمالي في غزة تراجع بنسبة كبيرة تجاوزت 307% في عام 2014 (أنظر جدول 1).

تشير بيانات جدول رقم (2) إلى أن معدلات الاستثمار الإجمالي من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي منخفضة، حيث تراوحت بين 19.0% في عام 2014 و22.1% في عام 2010، وتعتبر هذه المعدلات منخفضة مقارنة مع مرحلة التنمية الاقتصادية الراهنة للاقتصاد الفلسطيني، والتي تتطلب تخصيص نسب مرتفعة من الدخل القومي لأغراض التكوين الرأسمالي، وبناء القاعدة الإنتاجية المادية، ما انعكس في انخفاض وتذبذب معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي السنوية، ما يعكس عموما حالة عدم الاستقرار السياسي وعدم اليقين الاقتصادي.

من ناحية أخرى، يلاحظ أن غالبية الاستثمار في الاقتصاد الفلسطيني مصدره القطاع الخاص، حيث بلغت نحو 63% مقابل 37% لكل من الاستثمار الخاص والاستثمار العام في عام 2010 على التوالي، بينما بلغت 75.0% و25.0% لكل منهما في عام 2016 على الترتيب، أي أن الاستثمار العام (الحكومي) يشكل حصة قليلة، وهو يعتمد بصفة رئيسة على المنح والمساعدات الخارجية، والتي بدورها تتسم بالتذبذب أو التراجع، ما ينعكس في تذبذب حجم الموازنة العامة التطويرية (سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي 2015: 12). لكن ذلك لا يعني أن الاستثمار الخاص سواء من حيث الحجم أو معدلات النمو هو في وضع جيد، حيث لم يتجاوز معدل النمو السنوي للاستثمار الخاص 7.2% للفترة 2010/2016.

## الطريقة والإجراءات

### منهجية الدراسة

- لتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، والعمل على تنفيذ الإجراءات التالية:
- مراجعة الأدب النظري حول مفهوم الاستثمار ومحدداته.
  - مراجعة الدراسات السابقة ذات العلاقة، وقد تم الاستفادة منها في صياغة مشكلة البحث، وتصميم الاستبانة.
  - قراءة بيانات سلطة النقد الفلسطينية لإعطاء نبذة حول حجم واتجاهات تطور الاستثمار وتوزيعه بين

القطاعين العام والخاص لسنوات مختارة 2010 / 2016.

- تصميم استبانة بحثية وتوزيعها على عينة الدراسة، والمكوّنة من مدراء الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية.
- تفرغ استجابات أفراد العينة في الحاسوب واستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) لإجراء التحليل الإحصائي والخروج بالنتائج.

### مجتمع الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، ومقره مدينة نابلس، وبلغ عددها خلال فترة جمع البيانات (47) شركة موزعة على مختلف القطاعات الاقتصادية.

- عينة الدراسة: تم اختيار عينة من مجتمع الدراسة بالطريقة الميسرة، وقد بلغ عدد أفرادها (31) شركة تشكل نحو 66.0% من مجموع الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية.
- أداة الدراسة: تم الاستعانة بالأدب النظري والدراسات السابقة ذات العلاقة عند تصميم الاستبانة، وقد جرى توزيعها على أربعة مجالات هي: المعوقات السياسية، والمعوقات الاقتصادية، والمعوقات القانونية والقضائية، ومعوقات الإدارة العامة.

- صدق أداة الدراسة: الصدق هو أن تقيس أسئلة الاستبانة ما وضعت لقياسه، أي تقيس فعلاً الوظيفة التي يفترض أن تقيسها، وقد تم عرض أداة الدراسة على عدد من ذوي الاختصاص والخبرة، للتحقق من صلاحية الفقرات وانتمائها إلى المجال المعني، وقد تم الأخذ بملاحظاتهم من حيث حذف بعض المتغيرات وتعديل بعض أسئلة الاستبانة وإضافة أسئلة أخرى ذات علاقة.

- معامل الثبات: يقصد بثبات أداة القياس أن تعطي النتائج نفسها إذا أعيد تطبيقها على نفس العينة في نفس الظروف، وقد تم قياسه باستخدام معامل ثبات كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha). وتم حساب معامل الثبات باستخدام برنامج SPSS والذي من خلاله يحسب معامل التمييز لكل سؤال، وحذف السؤال الذي معامل تمييزه ضعيف أو سالب. يقصد بالاتساق الداخلي لأسئلة الاستبانة قوة الارتباط بين درجات كل محور ودرجات أسئلة الاستبانة الكلية، وفيما يلي نتائج اختبار كرونباخ ألفا للمقياس كما يظهر في الجدول رقم (3).

الجدول رقم (3)  
نتائج اختبار كرونباخ ألفا لفحص الاتساق الداخلي للمقياس المستخدم في الدراسة

المحور	عدد الفقرات	كرونباخ ألفا
معوقات سياسية	8	0.8070
معوقات اقتصادية	9	0.7260
معوقات قانونية وقضائية	5	0.649
معوقات الإدارة العامة	7	0.697
<b>المجموع</b>	<b>29</b>	<b>0.888</b>

الجدول رقم (4)  
نتائج اختبار ارتباط بيرسون لفحص صدق الاتساق الداخلي بين فقرات الاستبانة

المحور	الدرجة الكلية للمقياس	
	معامل بيرسون للارتباط	مستوى الدلالة
معوقات سياسية	0.795**	0.000
معوقات اقتصادية	0.850**	0.000
معوقات قانونية وقضائية	0.923**	0.000
معوقات الإدارة العامة	0.703**	0.000

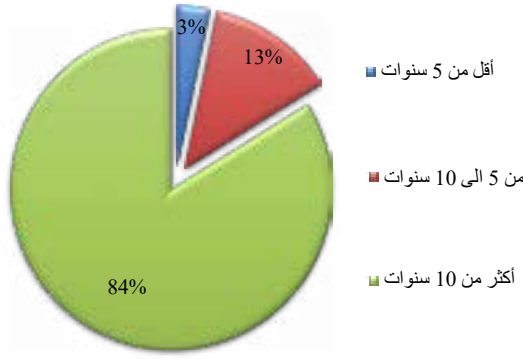
\*\*تعتبر معاملات الارتباط في الجدول رقم (2) معاملات ثبات داخلي دالة إحصائياً.

يلاحظ من هذه النتائج أن قيمة معامل الثبات للمقياس ككل بلغت 0.888، وكانت جيدة على مستوى محاور المقياس الأربعة (المعوقات السياسية، المعوقات الاقتصادية، المعوقات القانونية والقضائية، المعوقات الإدارية العامة) المحددة في استبانة الدراسة، ما يدل على اتساق جيد بين فقرات المقياس المستخدم في أداة جمع البيانات.

### سمات عينة الدراسة

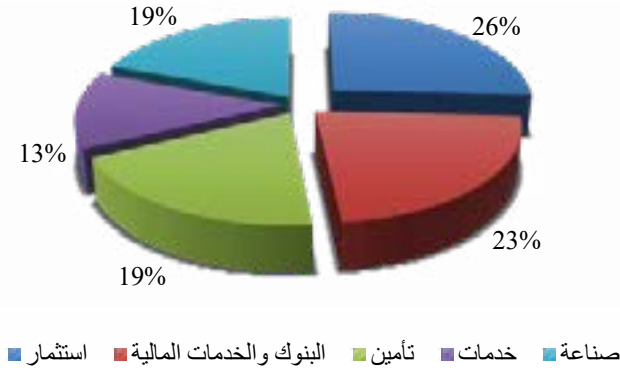
تم رصد توزيعات أفراد عينة الدراسة حسب المتغيرات النوعية في الاستبانة، وهي (سنوات الخبرة، والقطاع الاقتصادي، وحجم رأس المال المدفوع للشركة، وعدد العاملين في الشركة)، وقد جاءت هذه المعالم كما يلي:

### 1- توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة



الشكل رقم (1) التوزيع النسبي لأفراد عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة

### 2- توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير القطاع الاقتصادي

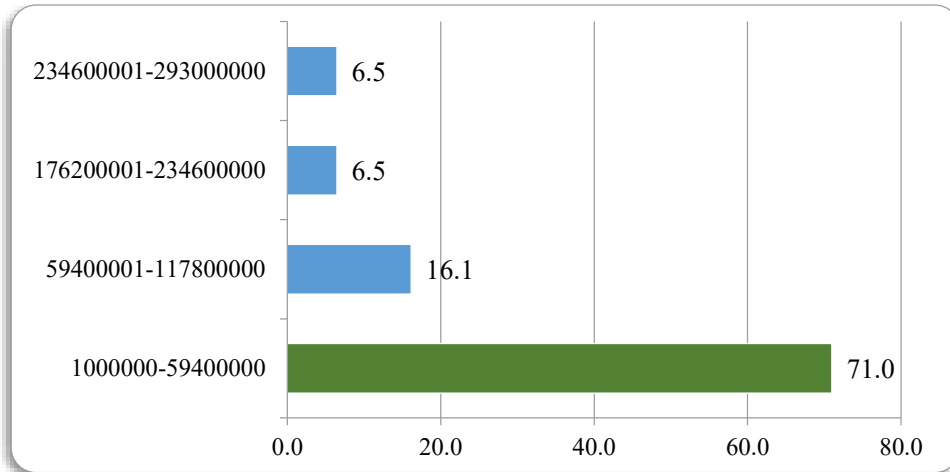


الشكل رقم (2) التوزيع النسبي لأفراد عينة الدراسة حسب القطاع

تشير النتائج إلى أن النسبة الأعلى من أفراد عينة الدراسة يعملون في قطاع الاستثمار، بلغت 26% من مجمل عينة الدراسة، وجاء في الترتيب الثاني من يعملون في قطاع البنوك والخدمات المالية، حيث بلغت نسبتهم 23% من مجمل عينة الدراسة، فيما تساوت نسبة من يعملون في قطاعي التأمين والصناعة بما يقارب 19% لكل منهما، وكانت النسبة الأقل لمن يعملون في قطاع الخدمات، وبلغت 13% من مجمل عينة الدراسة، ويظهر الشكل البياني رقم 2 التوزيع النسبي حسب القطاع:

### 3- توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير حجم رأس المال المدفوع للشركة

أظهرت النتائج أن الغالبية العظمى للشركات الموجودة في عينة الدراسة لديها حجم رأس مال مدفوع ضمن الفئة 1,000,000 – 59,400,000 دولار، بنسبة بلغت 71% من مجمل الشركات الممثلة لعينة الدراسة، وجاء في الترتيب الثاني الشركات التي لديها رأس مال مدفوع في الفئة 59,400,001 – 117,800,000 دولارًا، بنسبة بلغت 16%، ويظهر الشكل البياني رقم 3 التوزيع النسبي حسب رأس المال المدفوع للشركة:



الشكل رقم (3): التوزيع النسبي لأفراد عينة الدراسة حسب رأس المال المدفوع للشركة



الجدول رقم (5)  
درجة مقياس ليكرت الخماسي (Likert Scale)

الاستجابة	أفق أو بشدة	أفق	محايد	لا أو أفق بشدة	لا أو أفق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

الجدول رقم (6)

درجة الموافقة	نسبة الموافقة	خيار الموافقة	فئة الوسط الحسابي*
منخفضة جدًا	36% من أقل	غير موافق بشدة	1.8 - 1
منخفضة	36% - 52%	غير موافق	2.6 - 1.81
متوسطة	53% - 68%	محايد	3.4 - 2.61
مرتفعة	69% - 84%	موافق	4.2 - 3.41
مرتفعة جدًا	85% - 100%	موافق بشدة	5 - 4.21

\* تم استخراجها باعتماد مدى خيارات المقياس وهو الفئة العليا للمقياس - الفئة الدنيا = 5 - 1 = 4، ولإستخراج طول فئة المتوسط تمت قسمة المدى على الفئة العليا للمقياس أي  $4 \div 5 = 0.8$ ، وهي طول فئة الوسط الحسابي.

4- توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير عدد العاملين في الشركة تشير النتائج إلى أن النسبة الأعلى من الشركات الممثلة لعينة الدراسة تشغل 50 عاملاً فأكثر بنسبة بلغت 51.6% من مجمل عينة الدراسة، وجاء في الترتيب الثاني الشركات التي تشغل عمالاً ضمن الفئة (20 - 49) عاملاً بنسبة بلغت 19.4% من مجمل عينة الدراسة، فيما بلغت 3.2% نسبة الشركات المشغلة لعاملين ضمن الفئة (5 - 19) عاملاً، وكانت النسبة المتبقية لشركات لم تحدد عدد العاملين فيها وبلغت نسبتها 25.8% من مجمل الشركات.

ولقياس استجابات أفراد العينة على فقرات الدراسة تم استخدام مقياس «ليكرت» (Likert Scale)، وذلك كما هو مبين في الجدول رقم (5): ولتحديد درجة الاتجاه تم تحديد خمسة مستويات، هي كما في الجدول رقم (6):

#### متغيرات الدراسة

اشتملت الدراسة على المتغيرات المستقلة، وهي: القطاع الاقتصادي الذي تعمل به الشركة، وحجم رأس المال المدفوع للشركة، وعدد العاملين في الشركة، وعدد سنوات الخبرة لمدير الشركة، والمتغيرات التابعة، وتمثلت في استجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات الاستبانة ومجالاتها المختلفة حول معوقات الاستثمار الخاص في الاقتصاد الفلسطيني.

#### المعالجات الإحصائية

بعد عملية جمع البيانات، تم ترميز الاستبانات وإدخالها إلى الحاسوب، باستخدام برنامج الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لمعالجة البيانات، واستخراج النتائج، وللإجابة عن أسئلة الدراسة، واختبار فرضياتها تم استخدام المعالجات الإحصائية التالية:

- مقياس ليكرت الخماسي (Likert Scale).
- التكرارات والنسب المئوية.
- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.
- معامل كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha).
- اختبار (One-way ANOVA) لاختبار دلالة فروق المتوسطات بين أفراد عينة الدراسة.
- اختبار شيفيه (Scheffe) لإيجاد مصدر الفروق.

#### نتائج الدراسة ومناقشتها

يتناول هذا القسم عرضاً للنتائج التي تم التوصل إليها، والتي هدفت إلى التعرف على المعوقات الرئيسة للاستثمار الخاص في الاقتصاد الفلسطيني.

#### النتائج المتعلقة بالإجابة عن أسئلة الدراسة

##### سؤال الدراسة الرئيس

وينص على: ما المعوقات الرئيسة للاستثمار الخاص في الاقتصاد الفلسطيني؟ للإجابة على هذا السؤال، تم استخراج المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لفقرات أداة الدراسة.

الجدول رقم (7)  
المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية ودرجة التقدير للمقياس الكلي للدراسة

العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة %	درجة الموافقة
الدرجة الكلية للمقياس	4.1958	353720.	83.9%	مرتفعة

الجدول رقم (8)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية ودرجة التقدير لاستجابات مدراء الشركات على محور المعوقات السياسية

العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة %	درجة الموافقة
القيود الإسرائيلية على التنقل.	4.48	0.68	89.7	مرتفعة جداً
عدم استقرار النظام السياسي الفلسطيني.	4.55	0.57	91.0	مرتفعة جداً
الحصار الإسرائيلي.	4.74	0.45	94.8	مرتفعة جداً
القيود الإسرائيلية على الاستثمار في منطقة (ج) والقدس.	4.48	0.68	89.7	مرتفعة جداً
ضعف الضمانات الحكومية الفلسطينية.	4.03	0.71	80.6	مرتفعة
سيطرة إسرائيل على المعابر والحدود الخارجية الفلسطينية.	4.61	0.56	92.3	مرتفعة جداً
ضعف السيادة الوطنية على الموارد.	4.55	0.68	91.0	مرتفعة جداً
الانقسام السياسي الفلسطيني بين الضفة الغربية وقطاع غزة.	4.35	0.66	87.1	مرتفعة جداً
<b>الدرجة الكلية للمحور الأول</b>	<b>4.48</b>	<b>0.41</b>	<b>89.5</b>	<b>مرتفعة جداً</b>

تشير النتائج إلى الدرجة الكلية لمقياس الدراسة، كما يظهر في جدول 7، أن نسبة ودرجة الموافقة على المعوقات الرئيسية للاستثمار الخاص في الاقتصاد الفلسطيني كانت مرتفعة، بنسبة موافقة بلغت 83.9%، أي أن مديري الشركات المدرجة في عينة الدراسة يوافقون بدرجة مرتفعة على أن المعوقات السياسية والاقتصادية والقانونية والقضائية وأوضاع الإدارة العامة هي بشكل رئيس المعوقات أمام الاستثمار الخاص في الاقتصاد الفلسطيني.

السؤال الفرعي الأول: ما المعوقات السياسية للاستثمار الخاص في الاقتصاد الفلسطيني؟

لتوضيح الدرجات للمحاور الرئيسية تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل عبارة من عبارات محاور المقياس، بداية من المحور الأول والمتعلق بالمعوقات السياسية، والذي يجيب على السؤال الفرعي الأول، كما يظهر في الجدول رقم (8):

بلغ متوسط استجابات مدراء الشركات درجة مرتفعة جداً، بنسبة بلغت 89.5%، أي أنهم يرون أن المعوقات السياسية تحد بدرجة مرتفعة جداً من الرغبة في الاستثمار في القطاع الخاص في السوق الفلسطيني، بالتالي كانت الإجابة على سؤال الدراسة الفرعي الأول بالموافقة بدرجة مرتفعة جداً بمتوسط حسابي بلغ 4.48 تقريباً، وانحراف معياري 0.41، ويلاحظ أن العبارة التي حصلت على أعلى درجة من الموافقة في محور المعوقات السياسية كانت (الحصار الإسرائيلي) بنسبة موافقة بلغت 94.8% ومتوسط حسابي 4.74، تليها سيطرة إسرائيل على المعابر والحدود الخارجية الفلسطينية بنسبة 92.3%. وضعف السيادة الوطنية على الموارد، وعدم استقرار النظام السياسي الفلسطيني بنسبة

الجدول رقم (9)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية ودرجة التقدير لاستجابات مدراء الشركات على محور المعوقات الاقتصادية

العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة %	درجة الموافقة
تحكم الاحتلال الإسرائيلي في إجراءات الاستيراد والتصدير.	4.61	0.6150	92.3	مرتفعة جداً
تبعات اتفاقية باريس الاقتصادية.	4.45	0.6240	89.0	مرتفعة جداً
ضعف تطور البنية التحتية للنقل والمواصلات.	4.06	0.6800	81.3	مرتفعة
الارتفاع في أسعار الأراضي.	3.94	0.8540	78.7	مرتفعة
ارتفاع معدلات الضرائب.	4.19	0.6010	83.9	مرتفعة
إغراق الأسواق الفلسطينية بالمنتجات الإسرائيلية.	4.26	0.7730	85.2	مرتفعة
التقلبات العالية في أسعار صرف العملات.	3.84	0.8980	76.8	مرتفعة
ارتفاع أسعار الفائدة البنكية على القروض الاستثمارية.	3.68	0.7910	73.5	مرتفعة
ضعف نظام الرقابة على الأسعار.	4.26	0.5750	85.2	مرتفعة جداً
<b>الدرجة الكلية للمقياس الثاني</b>	<b>4.14</b>	<b>0.403</b>	<b>82.9</b>	<b>مرتفعة</b>

91.0%، ثم القيود الإسرائيلية على الاستثمار في المنطقة المصنفة (ج)، والقدس بنسبة 89.7%، حيث يسيطر الاحتلال الإسرائيلي على القسم الأكبر من الموارد الفلسطينية، خاصة فيما يسمى بالمنطقة (ج)، التي تشكل حوالي 61% من المساحة الكلية للضفة الغربية، وتقع هذه المنطقة تحت السيطرة الإدارية والأمنية الإسرائيلية، وتزخر المنطقة (ج) بالموارد الطبيعية والزراعية الوفيرة. ثم جاء الانقسام السياسي الفلسطيني الداخلي بين الضفة الغربية وقطاع غزة بنسبة 87.1%، وبدرجة موافقة مرتفعة جداً، وتتفق هذه النتائج مع دراسة مكحول (2002) كذلك مع دراسة (Sewell, 2001) فيما يخص عدم الاستقرار السياسي، كمعوقات رئيسة مثبتة للاستثمار الخاص في الاقتصاد الفلسطيني.

### السؤال الفرعي الثاني: ما المعوقات الاقتصادية للاستثمار الخاص في الاقتصاد الفلسطيني؟

للإجابة على هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل عبارة من عبارات المحور الثاني، المتعلق بالمعوقات الاقتصادية للاستثمار الخاص في الاقتصاد الفلسطيني، كما يظهر في الجدول رقم (9):

بلغ متوسط استجابات مديري الشركات درجة مرتفعة بنسبة بلغت 82.9%، أي أنهم يرون أن المعوقات الاقتصادية تحد بدرجة مرتفعة من الرغبة في الاستثمار من قبل القطاع الخاص في الاقتصاد الفلسطيني، بالتالي كانت الإجابة على سؤال الدراسة الفرعي الثاني بالموافقة بدرجة مرتفعة، بمتوسط حسابي بلغ 4.14 تقريباً، وانحراف معياري 0.403، ويلاحظ أن العبارة التي حصلت على أعلى درجة من الموافقة في محور المعوقات الاقتصادية كانت (تحكم الاحتلال الإسرائيلي في إجراءات الاستيراد والتصدير) بنسبة موافقة بلغت 92.3%، ومتوسط حسابي 4.61، تليها تبعات اتفاقية باريس الاقتصادية بنسبة 89.0%، ثم إغراق الأسواق الفلسطينية بالمنتجات الإسرائيلية، وضعف نظام الرقابة على الأسعار بنسبة 85.2% لكل منهما، تليها ضعف تطور البنية التحتية للنقل والمواصلات بنسبة 81.3%، ما يشير في الوقت نفسه إلى محدودية الاستثمار في مشروعات البنية التحتية الضرورية، لتشجيع الاستثمار الخاص في القطاعات الإنتاجية.

فيما يخص تبعات اتفاقية باريس الاقتصادية، من الجدير ذكره أن النظام الضريبي الفلسطيني، والسياسات المالية، والتجارية، والنقدية، في بروتوكول باريس الاقتصادي عام 1994م، قد جاءت انعكاساً لتلك المعمول بها في إسرائيل، ولا تناسب أوضاع واحتياجات نمو وتطوير الاقتصاد الفلسطيني. زد على ذلك تحكم سلطات الاحتلال الإسرائيلي بالتجارة الخارجية الفلسطينية، من خلال سيطرتها على المعابر والحدود الخارجية لفلسطين. إن فرض ضريبة القيمة المضافة السائدة في إسرائيل على المنتجات المحلية الفلسطينية، أدى إلى إضعاف القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في الأسواق المحلية وأسواق التصدير، وإلى زيادة تدفق السلع المستوردة من إسرائيل أو عبرها بأسعار منخفضة إلى الأسواق الفلسطينية، خصوصاً السلع كثيفة العمل مثل الملابس والأحذية، التي تعتبر من البدائل القريبة للمنتجات المحلية (الجعفري، والعارض، 2002:33). ما أسهم في تحويل العديد من المنتجين والمستثمرين في الصناعات الغذائية، والدوائية، والأحذية، والملابس، إلى مستوردين من إسرائيل، أو من خلالها، خاصة من دول جنوب شرق آسيا، وقد ساعد ذلك على إضعاف الإنتاج المحلي، وزيادة الاعتماد على المستوردات لتلبية الطلب المحلي.

### السؤال الفرعي الثالث: ما المعوقات القانونية والقضائية للاستثمار الخاص في الاقتصاد الفلسطيني؟

للإجابة على هذا السؤال، تم استخراج المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، لكل عبارة من عبارات المحور الثالث، المتعلق بالمعوقات القانونية، والقضائية، للاستثمار الخاص في الاقتصاد الفلسطيني، كما يظهر في الجدول رقم (10):

بلغ متوسط استجابات مديري الشركات درجة مرتفعة بنسبة بلغت 83.7%، أي أنهم يرون أن المعوقات القانونية والقضائية تحد بدرجة مرتفعة من الرغبة في

الجدول رقم (10)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية ودرجة التقدير لاستجابات مدراء الشركات على محور المعوقات القانونية والقضائية

العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة %	درجة الموافقة
تعطل عمل المجلس التشريعي.	4.19	0.654	83.9%	مرتفعة
ازدواجية التشريعات والقوانين بين الضفة الغربية وقطاع غزة.	4.42	0.765	88.4%	مرتفعة جداً
ضعف حزمة الإعفاءات والتسهيلات في قانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني.	4.35	0.755	87.1%	مرتفعة جداً
طول فترة التقاضي في النزاعات التجارية والمالية.	4.03	0.706	80.6%	مرتفعة
تسهيل القضاء في تطبيق العقوبات على المخالفين في القضايا التجارية والمالية.	3.94	0.998	78.7%	مرتفعة
الدرجة الكلية للمحور الثالث	4.19	0.506	83.7%	مرتفعة

والقضائية تحد بدرجة مرتفعة من الرغبة في الاستثمار الخاص في الاقتصاد الفلسطيني، بالتالي كانت الإجابة على سؤال الدراسة الفرعي الثالث بالموافقة بدرجة مرتفعة بمتوسط حسابي بلغ 4.19 تقريباً وانحراف معياري 0.506، كما يُلاحظ أن العبارة التي حصلت على أعلى درجة من الموافقة في محور المعوقات القانونية والقضائية، كانت (ازدواجية التشريعات والقوانين بين الضفة الغربية وقطاع غزة) بنسبة موافقة بلغت 88.4% ومتوسط حسابي 4.42، ثم ضعف حزمة الإعفاءات والتسهيلات في قانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني بنسبة 87.1%، وتعطل عمل المجلس التشريعي بنسبة 83.9%، ثم

طول فترة التقاضي في النزاعات التجارية والمالية بنسبة 80.6%، وتسهل القضاء في تطبيق العقوبات على المخالفين في القضايا التجارية والمالية بنسبة 78.7%.

### السؤال الفرعي الرابع: هل أوضاع الإدارة العامة تعزز بيئة الاستثمار الخاص في الاقتصاد الفلسطيني؟

للإجابة على هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لكل عبارة من عبارات المحور الرابع المتعلق بأوضاع الإدارة العامة، كما يظهر في الجدول رقم (11):

الجدول رقم (11)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية ودرجة التقدير لاستجابات مدراء الشركات على محور أوضاع الإدارة العامة

العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة %	درجة الموافقة
طول فترة إجراءات تسجيل وترخيص المشروعات الاستثمارية.	3.48	8510.	69.7	مرتفعة
ضعف دور القطاع الحكومي في تنظيم السوق المحلي.	4.13	4990.	82.6	مرتفعة
تعدد الهيئات الحكومية المسؤولة عن الاستثمار.	3.81	7920.	76.1	مرتفعة
ضعف القدرة على إيجاد منافذ تسويقية خارجية.	4.16	6880.	83.2	مرتفعة
عدم وضوح استراتيجية الاستثمار لدى الحكومة.	4.10	6510.	81.9	مرتفعة
بُطئ إجراءات الحكومة في سداد مستحقات القطاع الخاص.	4.16	6880.	83.2	مرتفعة
القيود المفروضة على تحويلات الأموال.	3.81	1.046	76.1	مرتفعة
الدرجة الكلية للمحور الرابع	3.95	4540.	79.0	مرتفعة

بلغ متوسط استجابات مديري الشركات درجة مرتفعة بنسبة بلغت 79.0%، أي أنهم يرون أن أوضاع الإدارة العامة تحد بدرجة مرتفعة من الرغبة في الاستثمار الخاص في الاقتصاد الفلسطيني، بالتالي كانت الإجابة على سؤال الدراسة الفرعي الرابع بالموافقة بدرجة مرتفعة بمتوسط حسابي بلغ 3.95 تقريباً، وانحراف معياري 0.454، كما يُلاحظ أن العبارتان اللتان حصلتا على أعلى درجة من الموافقة في محور أوضاع الإدارة العامة، كانتا (بُطئ إجراءات الحكومة في سداد مستحقات القطاع الخاص، وضعف القدرة على إيجاد منافذ تسويقية خارجية) بنسبة موافقة بلغت 83.2%، ومتوسط حسابي 4.16 لكل منهما. يعكس ذلك من ناحية مشكلة تراكم المتأخرات، التي أصبحت بنداً شبه ثابت يظهر في الموازنات العامة للسلطة الفلسطينية.

يشير ضعف القدرة على إيجاد منافذ تسويقية خارجية، إلى ضعف قدرة الاستفادة من الاتفاقيات التجارية التي وقعتها فلسطين مع عدد من الدول العربية مثل مصر، والأردن، وبعض الدول الأخرى، لتنويع مصادر الواردات، وأسواق التصدير. في الحقيقة إن مسؤولية تنويع مصادر الواردات وأسواق التصدير والتخلص من مشكلة التركيز الجغرافي للتجارة الخارجية الفلسطينية مع إسرائيل، سببها الاحتلال الإسرائيلي، والقيود التي يفرضها على الاستيراد من الدول العربية، والإسلامية، من حيث المواصفات والمقاييس، وإجراءات التفتيش، والتأخير المقصود لعمليات تخليص البضائع، بينما لا يعتمد تنويع منافذ التسويق على القطاع الحكومي فحسب، بل أيضاً على القطاع الخاص وقدرته على اختراق الأسواق الخارجية.

### اختبار الفرضيات الإحصائية

لمعرفة مدى وجود فروق في متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة، تم إجراء اختبارات إحصائية لقياس مدى دلالة فروق متوسطات آراء أفراد عينة الدراسة، ويعكس الجزء التالي فحصاً لهذه الفروق، حسب الفرضيات التي تطرحها الدراسة:

1- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha$ ) في تقديرات أفراد عينة الدراسة نحو معوقات الاستثمار الخاص في الاقتصاد الفلسطيني تعزى إلى متغير القطاع الاقتصادي الذي تعمل به الشركة.

لاختبار هذه الفرضية تم إجراء اختبار (One-way ANOVA) لاختبار دلالة فروق المتوسطات بين أفراد عينة الدراسة نحو معوقات الاستثمار الخاص في الاقتصاد الفلسطيني تعزى إلى متغير القطاع الاقتصادي الذي تعمل به الشركة، وفيما يلي نتائج اختبار تحليل التباين الاحادي:

بلغت قيمة مستوى الدلالة الإحصائية 0.961، وهي أعلى من قيمة مستوى الدلالة المفترض 0.05، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية، ما يعني أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \geq 0.05$ ) بين متوسطات استجابة أفراد عينة الدراسة نحو معوقات الاستثمار الخاص في الاقتصاد الفلسطيني تعزى إلى متغير القطاع الاقتصادي الذي تعمل به الشركة. تعود هذه النتيجة إلى كون العوامل السياسية، والاقتصادية العامة، مثل عدم الاستقرار السياسي، والاقتصادي، وعدم اليقين إلى كونها تصيب السوق ككل، وتتأثر بها جميع القطاعات الاقتصادية وجميع الشركات، والتي تعرف بالمخاطر المنتظمة.

2- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha$ ) في تقديرات أفراد عينة الدراسة نحو معوقات الاستثمار الخاص في الاقتصاد الفلسطيني تعزى إلى متغير رأسمال الشركة.

الجدول رقم (12)

نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي

مصدر الفروق	درجات الحرية	اختبار F	مستوى الدلالة
بين المجموعات	4		
خلال المجموعات	26	0.151	0.961
المجموع	30		

لاختبار هذه الفرضية تم إجراء اختبار (One-way ANOVA) لفحص دلالة فروق المتوسطات بين أفراد عينة الدراسة نحو معوقات الاستثمار الخاص في الاقتصاد الفلسطيني تعزى إلى متغير رأسمال الشركة، وفيما يلي نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي:

الجدول رقم (13)

نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي

مصدر الفروق	درجات الحرية	اختبار F	مستوى الدلالة
بين المجموعات	3		
خلال المجموعات	27	0.280	0.839
المجموع	30		

تشير النتائج في الجدول رقم (13) السابق إلى أن مستوى الدلالة الإحصائية والتي بلغت 0.839 أعلى من قيمة مستوى الدلالة المفترض 0.05، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية، ما يعني أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \geq 0.05$ ) بين متوسطات استجابة أفراد عينة الدراسة نحو معوقات الاستثمار الخاص في الاقتصاد الفلسطيني تعزى إلى متغير رأسمال الشركة المدفوع، ما يشير إلى أن الشركات وإن اختلفت من حيث حجم رأسمالها، إلا أن مدراء هذه الشركات (أفراد العينة) لا يختلفون في الرأي حول معوقات الاستثمار الخاص في الاقتصاد الفلسطيني.

3- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha$ ) في تقديرات أفراد عينة الدراسة نحو معوقات الاستثمار الخاص في الاقتصاد الفلسطيني تعزى إلى متغير عدد العاملين في الشركة.

الجدول رقم (14)

نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي

مصدر الفروق	درجات الحرية	اختبار F	مستوى الدلالة
بين المجموعات	3		
خلال المجموعات	20	1.048	0.393
المجموع	23		

لاختبار هذه الفرضية تم إجراء اختبار (One-way ANOVA) لاختبار دلالة فروق المتوسطات بين أفراد عينة الدراسة نحو معوقات الاستثمار الخاص في الاقتصاد الفلسطيني تعزى إلى متغير عدد العمال في الشركة، وفيما يلي نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي:

تشير النتائج في الجدول رقم (14) السابق إلى أن قيمة مستوى الدلالة الإحصائية، التي بلغت 0.393 أعلى من قيمة مستوى الدلالة المفترض 0.05، وبالتالي نقبل الفرضية الفرعية الصفرية، ما يعني أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند

مستوى الدلالة ( $\alpha \geq 0.05$ ) بين متوسطات استجابة أفراد عينة الدراسة نحو معوقات الاستثمار الخاص في الاقتصاد الفلسطيني تعزى إلى متغير عدد العمال في الشركة. أيضاً يشير ذلك إلى أن الشركات التي تختلف من حيث عدد العاملين فيها، لا يختلف مدراءها في الرأي من حيث معوقات الاستثمار الخاص في الاقتصاد الفلسطيني، وهو ما يفسره طبيعة المعوقات باعتبارها عوامل عامة تصيب الاقتصاد ككل، ويتأثر بها جميع القطاعات الاقتصادية، بصرف النظر عن رأسمال هذه الشركات، أو عدد العاملين فيها.

4- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha$ ) في تقديرات أفراد عينة الدراسة نحو معوقات الاستثمار الخاص في الاقتصاد الفلسطيني تعزى إلى متغير عدد سنوات الخبرة لمدير الشركة.

لاختبار هذه الفرضية تم إجراء اختبار (One-way ANOVA) لاختبار دلالة فروق المتوسطات بين أفراد عينة الدراسة نحو معوقات الاستثمار الخاص في الاقتصاد الفلسطيني، تعزى إلى متغير عدد سنوات الخبرة لمدير الشركة، وفيما يلي نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي:

الجدول رقم (15)  
نتائج اختبار تحليل التباين الاحادي

مصدر الفروق	درجات الحرية	اختبار F	مستوى الدلالة
بين المجموعات	2		
خلال المجموعات	28	8.880	0.001
المجموع	30		

الجدول رقم (16)  
نتائج اختبار شيفيه (Scheffe) لإيجاد مصدر الفروق حسب سنوات خبرة المدراء

مستوى الدلالة	فرق الوسط (I-J)	سنوات الخبرة	
		(I)	(J)
0.284	0.39	أقل من 5 سنوات	5 إلى 10 سنوات
2120.	-0.32	أكثر من 10 سنوات	5 إلى 10 سنوات
2840.	-0.39	أقل من 5 سنوات	أكثر من 10 سنوات
0020.	*-0.69	أكثر من 10 سنوات	أقل من 5 سنوات
2120.	0.32	أقل من 5 سنوات	10 سنوات
0020.	*0.69	أكثر من 10 سنوات	5 إلى 10 سنوات

\*. يعتبر فرق الوسط معنويًا عند مستوى الدلالة 0.05

المفترض 0.05، وبالتالي نرفض الفرضية الفرعية الصفرية، ما يعني أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \geq 0.05$ ) بين متوسطات استجابة أفراد عينة الدراسة نحو معوقات الاستثمار الخاص في الاقتصاد الفلسطيني، تعزى إلى متغير عدد سنوات الخبرة لمدير الشركة، كلما زادت معرفتهم بمحددات ومعوقات الاستثمار الخاص، ما يعني أن تقديرات مديري الشركات ذوي سنوات الخبرة الأعلى، تختلف عن تقديرات مديري الشركات ذوي الخبرة الأقل، فيما يتعلق بمعوقات الاستثمار الخاص.

لاستيضاح مصدر الفروق بين مجموعات متغير عدد سنوات الخبرة لمدير الشركة، تم إجراء الاختبار البعدي (Post-hoc)، واستخدم اختبار شيفيه (Scheffe) لإيجاد مصدر الفروق والتي تظهر في الجدول التالي (16):

تشير نتائج الاختبار البعدي أن مصدر الفروق هو بين مجموعتين من مجموعات متغير سنوات الخبرة وهي: أكثر من 10 سنوات، ومن 5 إلى 10 سنوات، وجاء الفرق لصالح من يمتلكون خبرة أكثر من 10 سنوات، حيث بلغ مستوى الدلالة 0.002 وهو أقل من مستوى المعنوية المفترض 0.05، وعليه يعتبر الوسط الحسابي لاستجابات أصحاب الشركات، ممن يمتلكون خبرة تفوق الـ 10 سنوات أعلى من الوسط الحسابي لاستجابات أصحاب الشركات، ممن يمتلكون سنوات خبرة بين 5 إلى 10 سنوات، وذلك في آراءهم نحو معوقات الاستثمار الخاص في الاقتصاد الفلسطيني.

## نتائج الدراسة والتوصيات

### النتائج المتعلقة بالإجابة عن أسئلة الدراسة:

- أولاً: محور المعوقات السياسية: العبارة التي حصلت على أعلى درجة من الموافقة في محور المعوقات السياسية كانت (الحصار الإسرائيلي) بنسبة موافقة بلغت 94.8%، تليها سيطرة إسرائيل على المعابر والحدود الخارجية الفلسطينية بنسبة 92.3%.
- ثانياً: محور المعوقات الاقتصادية: العبارة التي حصلت على أعلى درجة من الموافقة في محور المعوقات الاقتصادية كانت (تحكُّم الاحتلال الإسرائيلي في إجراءات الاستيراد والتصدير) بنسبة موافقة بلغت 92.3%، تليها تبعات اتفاقية باريس الاقتصادية بنسبة 89.0%.
- ثالثاً: محور المعوقات القانونية والقضائية: العبارة التي حصلت على أعلى درجة من الموافقة في محور المعوقات القانونية والقضائية كانت (ازدواجية التشريعات والقوانين بين الضفة الغربية وقطاع غزة) بنسبة موافقة بلغت 88.4%، وتعطل عمل المجلس التشريعي بنسبة 83.9%، ثم طول فترة التقاضي في النزاعات التجارية والمالية بنسبة 80.6%.
- رابعاً: محور معوقات الإدارة العامة: كانت العبارتان اللتان حصلتا على أعلى درجة من الموافقة في محور أوضاع الإدارة العامة، هن (بُطئ إجراءات الحكومة في سداد مستحقات القطاع الخاص، وضعف القدرة على إيجاد منافذ تسويقية خارجية) بنسبة موافقة بلغت 83.2% لكل منهما.

## النتائج المتعلقة باختبار الفرضيات الإحصائية

أظهر اختبار فرضيات الدراسة النتائج التالية:

- أولاً: أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \geq 0.05$ ) بين متوسطات استجابة أفراد عينة الدراسة، نحو معوقات الاستثمار الخاص في الاقتصاد الفلسطيني، تعزى إلى متغير القطاع الاقتصادي الذي تعمل فيه الشركة.
- ثانياً: أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \geq 0.05$ ) بين متوسطات استجابة أفراد عينة الدراسة، نحو معوقات الاستثمار الخاص في الاقتصاد الفلسطيني، تعزى إلى متغير رأس مال الشركة.
- ثالثاً: أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \geq 0.05$ ) بين متوسطات استجابة أفراد عينة الدراسة، نحو معوقات الاستثمار الخاص في الاقتصاد الفلسطيني، تعزى إلى متغير عدد العاملين في الشركة.
- رابعاً: بينما أظهر الاختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \geq 0.05$ ) بين متوسطات استجابة أفراد عينة الدراسة، نحو معوقات الاستثمار الخاص في الاقتصاد الفلسطيني، تعزى إلى متغير عدد سنوات الخبرة لمدير الشركة.

## التوصيات

فيما يلي بعض التوصيات والمقترحات التي قد تساعد في التغلب على معوقات الاستثمار في الاقتصاد الفلسطيني في الوقت الراهن:

### أولاً: في المجال السياسي:

- 1- إنهاء حالة الانقسام السياسي الداخلي بين غزة والضفة الغربية.
- 2- إحياء المجلس التشريعي من خلال إجراء انتخابات تشريعية، ورئاسية، حرة ونزيهة، وعلى قاعدة التمثيل النسبي، لضمان مشاركة جميع القوى السياسية.

### ثانياً: في المجال القانوني والقضائي:

- 1- إنهاء حالة ازدواجية التشريعات، والقوانين، والأنظمة في الضفة وغزة.
- 2- تطوير حزمة التسهيلات والإعفاءات المحفزة للاستثمار الخاص.
- 3- تقليل فترة التقاضي إلى الحد الأدنى الممكن، وذلك بوضع سقف زمني للبت في النزاعات والقضايا التجارية والمالية.
- 4- تشديد العقوبات على المخالفين في القضايا التجارية والمالية.

### ثالثاً: في المجال الاقتصادي:

- 1- زيادة مرونة النظام الضريبي بالنسبة للاستثمار.
- 2- تطوير البنية التحتية المحفزة للاستثمار وخفض تكاليفه.
- 3- إنهاء حالة فوضى السوق المحلي، ومكافحة إغراقه بالمنتجات الإسرائيلية المنافسة.
- 4- إعادة صياغة بروتوكول باريس الاقتصادي في المجال المالي، والنقدي، والتجاري، لإنهاء العلاقة الاقتصادية غير المتكافئة بين الاقتصادين الفلسطيني والإسرائيلي.
- 5- استثمار الاتفاقيات التجارية الموقعة بين فلسطين والدول الأخرى، خاصة الدول العربية، وذلك من أجل كسر احتكار إسرائيل القسري للتجارة الخارجية الفلسطينية.

### رابعاً: في مجال الإدارة العامة:

- 1- وضع استراتيجية استثمار ذات رؤية ورسالة وأهداف استراتيجية واضحة.
- 2- تسديد مستحقات القطاع الخاص في مواعيد استحقاقها ضمن إجراءات واضحة وسهلة.

## المراجع

### أولاً - مراجع باللغة العربية:

- الجعفري، محمود، وناصر العارضة. (2002)، *السياسات التجارية والمالية الفلسطينية وتأثيرها على العجز في الميزان التجاري والعجز في الموازنة*. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، القدس ورام الله، فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2016). *أداء الاقتصاد الفلسطيني 2016*. رام الله، فلسطين.
- الحبيب، فايز بن إبراهيم. (2011). *مبادئ الاقتصاد الكلي*. ط6. الرياض.
- سلطة النقد الفلسطينية. (2016). *التقرير السنوي 2016*. رام الله، فلسطين.
- الشريف، ربحان، وهوام لمياء. (2014). «تحليل واقع مناخ الاستثمار في الجزائر وتقييمه»، *مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات الإدارية والاقتصادية*، مج 1، ع1، كانون الأول، رام الله، فلسطين.
- كنفاني، نعمان. (1996). *العلاقات التجارية بين فلسطين وإسرائيل: منطقة تجارة حرة أم اتحاد جمركي؟*. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، القدس ورام الله، فلسطين.
- محمد، حاكم محسن. (2008). «تحليل السياسة الاستثمارية للاستثمار الأجنبي في العراق»، *مجلة أهل البيت*، مجلد 1، جامعة أهل البيت، العراق.
- مكحول، باسم. (2002). *الاستثمار والبيئة الاستثمارية في الضفة الغربية وقطاع غزة*. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، القدس ورام الله، فلسطين.
- وشاح، دارين. (2009). «دور الاستثمارات الأجنبية في تطوير أداء سوق فلسطين للأوراق المالية»، *رسالة ماجستير*، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- اليحيى، حسين وآخرون. (2017). *تحليل وتقييم المشروعات*. ط 2. منشورات جامعة القدس المفتوحة، فلسطين.

### ثانياً - مراجع باللغة الإنجليزية:

- Ali, mahnaz Mohammad and salma Shaheen. (2016). «An Analysis of Determinants of Private Investment in Pakistan», *Journal of Scholarly*, Vol. 2, No. 2,.
- Michael, Innocent M. and Jehovaness Aikaeli. (2014). «Determinants of Private Investment in Tanzania», *African Journal of Economic Review*, Vol. 1, Issue 2, July.
- Nyoni, Thabani and Wellington G. Bonga. (2017). «An Empirical Analysis of the Determinants of Private Investment in Zimbabwe», *Journal of Economics and Finance (DRJ-JEF)*, Vol. 2, Issue 4 April.
- Sewell, David. (2001). *Governance and the Business Environment in the West Bank and Gaza*, Working Paper, World Bank, Washington.



## The Constraints of Private Investment in the Palestinian Economy: Applied Study on Companies Listed on the Palestine Securities Exchange

**DR. Majed Hosny Sobieh**

Professor of Economic  
Jerusalem Open University  
Palestine

**Dr. Odeh Masharkeh**

Assistant Professor in Business Administration  
Jerusalem Open University  
Palestine

### ABSTRACT

The main aim of this study was to identify the most important constraints in the political, economic, legal, judicial and administrative fields of private investment in the Palestinian economy. The study used the descriptive analytical method. A soft sample of 31 companies listed in the Palestinian Stock Exchange Market was selected in the period of data collection from the beginning of November until 18 December 2018. The statistical program (SPSS) was used to conduct statistical analysis of data. The Likert Scale, the Cronbach's Alpha and the One-way ANOVA tests were also employed to identify the significance of the mean differences among the members of the study sample and the Scheffe test to find the source of the differences. The study came up with a number of conclusions, the most important of which, are the following:

- First: The axis of political obstacles: The phrase that obtained the highest degree of approval in the axis of political obstacles was (the Israeli blockade) with approval rate of 94.8% followed by the (control of Israel on the crossings and the Palestinian external borders) of 92.3%.
- Second: The axis of economic obstacles: The phrase that obtained the highest degree of approval in the axis of economic obstacles was (control of the Israeli occupation of the procedures of import and export) where approval rate amounted to 92.3% followed by (the consequences of the Paris Economic Convention) which amounted to 89.0%.
- Third: Legal and Judicial Obstacles: The phrase that obtained the highest degree of approval in the axis of legal and judicial obstacles was (the doubled legislations and laws adopted in the West Bank and Gaza Strip) with approval rate of 88.4%, and (the disruption of the Legislative Council) of 83.9%, followed by (the length of litigation in commercial and financial disputes) of 80.6%.
- Fourth: The axis of obstacles in public administration: The two terms that received the highest degree of approval in the center of the conditions of public administration are (slow government procedures to pay the private sector) and (the inadequacy to find external marketing outlets) with approval rate of 83.2% each.

The study recommended the adoption of a number of policies and procedures that may help improve the private investment environment in the Palestinian economy.

**Keywords:** *Investment, Private Investment, Investment Constraints, Palestinian Economy.*

